

Distr.: General
2 February 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، المقرر عقدها في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتشنكو
السفير،
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية

أولاً - مقدمة

ستعقد أوكرانيا مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، وذلك فيما يتصل ببند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية".

وستأخذ المناقشة في الاعتبار نتائج اجتماع مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب المعقود بصيغة آريا، الذي نظمه وفد أوكرانيا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والذي أكد وجود حاجة ملحة لأن توفر الدول الأعضاء مستوى عالياً من الحماية للهياكل الأساسية الحيوية وأن توحّد الجهود الدولية لزيادة القدرة على الصمود أمام التهديدات الإرهابية، وذلك من أجل منع الخسائر في الأرواح وانقطاع تقديم الخدمات البالغة الأهمية.

ثانياً - معلومات أساسية

لقد ظل التهديد الإرهابي يتزايد، مع انتشار تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وجبهة النصرة وما شابهها بوتيرة سريعة في العديد من مناطق العالم.

وظلت مرافق الهياكل الأساسية الحيوية منذ فترة طويلة أهدافاً جذابة للجماعات الإرهابية. وينبغي، من ثم، حمايتها من عدد متزايد من التهديدات المتنوعة، المادية والإلكترونية على السواء.

وتعد الأعمال المصرفية والمالية؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وخدمات الطوارئ؛ والنقل الجوي والبحري وبالسكك الحديدية؛ وإمدادات الطاقة والمياه جميعها عناصر أساسية للحياة العصرية، إلى جانب الأداء السليم للهياكل الحكومية.

ويمكن للهجمات ضد هذه المرافق أن تؤدي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وتسفر عن أضرار وخسائر في الممتلكات على نطاق واسع، وتُعطل الأداء السليم للخدمات

العامة، وتجلب الفوضى في المجتمعات. كما يمكن أن تسبب ضررا بيئيا واسع النطاق، وأن تقوض قدرات الدفاع الوطني بقدر كبير.

وقد جعل تقدم العلوم والتكنولوجيا مرافق الهياكل الأساسية الحيوية شديدة الترابط. وهذا الترابط يجعلها، من ثم، أكثر عرضة لأي اضطرابات فيما يسمى بالعطل في إحدى النقاط الرئيسية. ويمكن للهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون عاملا يضاعف الخطر بزعة الاستقرار زعرة شديدة.

وفضلا عن ذلك، فإن العواقب البيئية للهجمات على هياكل أساسية حيوية معينة يمكن أن تؤثر على كل من الدولة المضيفة والدول المجاورة. وفي هذه الحالة، يكتسي تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية ذات الصلة أهمية كبيرة.

وبما أن مرافق الهياكل الأساسية الحيوية تشكل في معظم الحالات ممتلكات تجارية، فيجب على السلطات الحكومية أن تقيم تعاونا وثيقا مع القطاع الخاص. ويتطلب ذلك وضع معايير معينة للتأهب لحالات الطوارئ لكي يمثل لها القطاع الخاص، من أجل ضمان التأهب لمنع التهديدات الإرهابية أو مواجهتها، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فضلا عن إدارة عواقب الكوارث المحتملة.

ولهذا الغرض، فإن عنصر حماية الهياكل الأساسية الحيوية ينبغي أن يُجسّد على نحو سليم في البرامج الوطنية والعالمية لمنع الإرهاب.

وتحليل التجارب الدولية في هذا المجال يشير إلى ضرورة معالجة عدد من المسائل، التي تشمل التنسيق والتعاون بين السلطات العامة وتبادل المعلومات بشأن التهديدات القائمة وأوجه الضعف المحتملة (الناشئة)، على سبيل المثال، عن عدم كفاية الضوابط على الحدود، وعدم وجود نهج أمني كلي، وعدم توافر التكنولوجيا وتوافر قوات أمن مُكرّسة لهذا الغرض؛ وتنظيم شراكة أمنية بين القطاعين العام والخاص؛ وتطبيق نهج لتقييم المخاطر من أجل منع ومكافحة التهديدات التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية.

وتشمل الأمثلة الساطعة للحوادث التي تبين هذه الحاجة إلى تحسين نظام حماية الهياكل الأساسية الحيوية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال على وجه الخصوص الهجمات الإرهابية الأخيرة في بلجيكا (في مطار بروكسل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦)، وفي تركيا (على مبان حكومية في أنقرة في شباط/فبراير و آذار/مارس ٢٠١٦ وتفجيرات في مطار اسطنبول الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٦)، وفي العراق (على منشأة كيميائية قرب مدينة التاج في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦).

ثالثا - الهدف

تُشجّع الدول الأعضاء على استكشاف سبل لتقييم مواطن الضعف وأوجه الترابط والقدرات فيما يتصل بالهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية وكذلك تبعات آثارها المتوالية. وهي مدعوة أيضا إلى النظر في اتخاذ ما يمكن اتخاذه من تدابير وقائية لدى وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

رابعا - الأسئلة التي سيُنظر فيها

- ما هي الأدوات المتاحة للدول لتحسين سلامة وأمن الأهداف الضعيفة بوجه خاص، مثل مرافق الهياكل الأساسية والأماكن العامة، فضلا عن التصدي للهجمات الإرهابية المرتكبة ضدها؟
- ما هي الأساليب التي ينبغي للدول أن تروج لها بغية تحسين سبل الاستجابة وتعزيز القدرة على مواجهة الهجمات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية، وخصوصا مع مراعاة التطورات الحديثة العهد في العلوم والتكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- كيف يمكن للدول أن تعزز قدرات القطاعين العام والخاص وتزيد الشراكات بينهما من أجل منع المخاطر والتهديدات المحتملة للهياكل الأساسية الحيوية والتصدي لها بطريقة فعالة؟
- ما هي الآليات أو المنصات التي يمكن أن تُنشأ أو تُستخدم لتيسير تطوير وتبادل أفضل الممارسات بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية التي تكتسي أهمية لدى الدول والمناطق، أو أهمية دولية؟
- كيف يمكن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية أن تسهم في زيادة تعزيز فعالية مجمل الجهود الرامية إلى مكافحة الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والصكوك الأخرى ذات الصلة؟

خامسا - النتيجة

قد يود مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ قرار يرمي إلى تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى منع الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية، والتصدي لها، من خلال تعزيز

القدرات الوطنية والقدرة على الصمود في وجه هذه التهديدات وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الميدان.

سادسا - الشكل والإحاطات الإعلامية

سُتُعد المناقشة المفتوحة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠ في قاعة مجلس الأمن.

وسيقدم المتكلمون الآتون إحاطة إلى مجلس الأمن: ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة؛ وحامد على راو، نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وكريس تريلاوني، المستشار الخاص للأمين العام للمنظمة البحرية الدولية المعني بالأمن البحري وتيسيره؛ والدكتور أولي هاينونن، كبير مستشاري شؤون العلوم وعدم الانتشار في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ونائب المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وممثلون للقطاع الخاص (سيُحددون لاحقا).

وسيتبع شكل هذه المناقشة المفتوحة الممارسة الراسخة ذات الصلة في مجلس الأمن.

ومن المتوقع، بموجب القاعدتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أن تشارك في المناقشة المفتوحة الدول الأعضاء المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

ووفقا للفقرة ٢٩ من مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، يُشجّع جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. ويجوز للمتكلمين الذين يرغبون في تعميم نص بيان أكثر تفصيلا على أعضاء المجلس والمشاركين القيام بذلك، عند الاقتضاء، دون الإدلاء ببيانات شفوية تتجاوز مدتها خمس دقائق.